

## من المكلفة بتسيير وزارة الإقتصاد و المالية و دعم الاستثمار

06/09/2021

إلى

N° 628

**الموضوع:** طلب توضيحات.  
**المرجع:** مكتوبكم الوارد بتاريخ 5 جويلية 2021.

تضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ نشاط الشركة يتمثل في بيع مواد التنظيف بالجملة و أنّها تقتصر على مصاحبة البضاعة المنقولة بإذن خروج، ويتم إصدار الفواتير على عين المكان عند عملية البيع وذلك باستعمال آلة فواتير PDA machine de facturation.

و بينتم أنّه عند مراقبة عملية نقل البضائع بالطريق العام، تمّ تحرير محاضر معاينة مخالفات في شأن الشركة، نظرا لعدم الاستظهار بفواتير أو ما يقوم مقامها و استعمال آلة فواتير عوضا عن الفواتير الورقية، فطلبتكم على هذا الأساس، توضيحات حول مدى صحّة ما تقوم به الشركة و مطابقته مع النصوص القانونية.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّه طبقا لأحكام الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة، يجب أن تتضمن الفاتورة التوصيات الوجوبية المتمثلة في:

- سعر البيع خال من الأداء على القيمة المضافة،
- نسبة و مبلغ الأداء بالنسبة إلى المنتجات الخاضعة للأداء على القيمة المضافة،
- تاريخ العملية،
- تعريف الحريف و عنوانه و معرفه الجبائي بالنسبة للحريف الخاضع لواجب التصريح بالوجود المنصوص عليه بالفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات.

و طبقا لأحكام الفقرة الفرعية 3 من الفقرة III من الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة، يجب أن تكون كل عملية نقل للبضائع مصحوبة إما بفاتورة أو بوثيقة تقوم مقامها. و يقوم مقام الفاتورة خاصة:

- وصل تسليم مؤرخ يتضمّن خاصة أسماء وعناوين المرسل والمرسل إليه وبيان البضائع المنقولة وكميتها،

- وصل خروج البضائع من مخازن المؤسسة وذلك بالنسبة للخاضعين للأداء الذين يروجون بضائعهم عن طريق التجول ويتضمّن وصل الخروج وجوبا بيان البضائع المنقولة وكميتها وتاريخ إصداره ورقم تسجيل وسيلة النقل.

وتطبق على وصولات التسليم و وصولات الخروج جميع الأحكام المتعلقة بالفاتورة.

وبناء على ما تقدّم، فإنه يتعيّن على شركتكم إحترام مقتضيات الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة المتعلقة بواجب إرفاق كل عملية نقل للبضائع بفاتورة أو بوثيقة تقوم مقامها، كما تمّ بيانه أعلاه.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسّلام  
عن المكلفة بتسيير وزارة الإقتصاد والمالية  
ودعم الاستثمار وبتفويض منها

المدير العام  
للدراسات والتشريع العجاسي  
يحيى الشلالبي